مسؤول: لحل تحديات التصدير في القطاع الزراعي، نحتاج إلى تخطيط التصدير حتى يمكن تصدير هذه المنتجات بانتظام

وزير الجهاد الزراعي في المؤتمر السنوي الحادي عشر للاقتصاد المقاوم:

توسيع التجارة مع أفريقيا ؛ النهج الجديد لوزارة الزراعة الإيرانية

الوفاق/ أقيمت، أمس الإثنين، مراسم افتتاح المؤتمر السنوي الحادي عشر للاقتصاد المقاوم حول موضوع الأمن الغذائي والزراعة الإنتاجية والتجارة غير المحظورة في وزارة الجهاد الزراعي، بحضور وزير الجهاد الزراعي وعضو مجمع تشخيص مصلحة النظام وعضو اللجنة الزراعية في مجلس الشورى الإسلامي.

وقال وزير الجهاد الزراعي في المراسم: نحن في الوزارة سنستخدم نتائج البحث والفكر لصياغة الإجراءات التنفيذية وتحقيق الأمن الغذائي.

وأكد غلام رضا نوري قزلجه أن المؤتمرات تفتح المواضيع وتنقل الأمور من الشعارات إلى التنفيذ، موضحاً: ليس لدينا وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي في ظل القيود الموجودة إلا باستخدام العلم والتكنولوجيا والاعتماد على المعرفة. وتابع: في ظل الأوضاع التي تعيشها البلاد، فإن الإنتاجية هي السبيل لتحقيق الأمن الغذائي الذي نطمح إليه؛ وفي هذا الصدد، سنعمل على زيادة الاستفادة من منظمة البحث والباحثين. في الواقع، نحن نستخدم الأبحاث القائمة على الطلب والأبحاث التطبيقية. كما نستفيد من مخرجات الدراسات الجامعية لزيادة الإنتاجية في الزراعة.

وفي إشارة إلى الاقتصاد المقاوم، قال نوري قزلجه: إن الاقتصاد المقاوم ليس اقتصاداً مغلقاً بالتأكيد، بل ينظر إلى الخارج بطبيعة الحال، وله متطلباته وظروفه الخاصة، ولذلك، ومن أجل جعل الزراعة غير خاضعة للعقوبات ومربحة، قمنا بتطوير ومتابعة نهج جديد متعدد الجوانب على مدى الأشهر الستة الماضية.

وأضاف وزير الجهاد الزراعي: الأول كان النظر إلى أفريقيا؛ وفي الحكومة الرابعة عشرة، تم تشكيل أول لجنة مشتركة مع الدول الأفريقية، وتم التنسيق وفتح الطريق أمام التجارة الواسعة بين إيران وإفريقيا، خاصة مع دول شرق إفريقيا. وتابع: إن نهجنا الجديد الثاني هو استخدام موارد بحر قزوين مع جيران إيران، وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة والتي سيتم الإعلان عنها في وسائل الإعلام بمجرد اكتمال البرامج والوصول إلى مرحلة التنفيذ.

وأوضح: التنوع في السوق هو قضية أخرى. لدينا سوق تصدير جيد في شمال البلاد ونحن نبحث عن تنوع المنشأ في السلع الأساسية.

وأشار نوري قزلجه إلى الميزان التجاري للبلاد، وقال: نهجنا الجديد الآخر في القطاع الزراعي في الحكومة الرابعة عشرة هو في مجال التجارة، وتحسن الميزان التجاري هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وتم تصحيح ثلث الميزان التجاري السلبي البالغ ٣/٥ مليار دولار ونقله إلى الجانب الإيجابي، مما يدل على ارتفاع الصادرات بنسبة ٣٥٪. وأضاف: تماشيًا مع الاقتصاد المقاوم، خلال الأشهر السبعة الماضية، كانت جميع السياسات والتسعيرات تهدف إلى دعم الإنتاج المحلي والمزارعين المجتهدين.

وتابع: ستستمر هذه السياسات وما زال لدينا نواقص يتم إصلاحها واحدة تلو الأخرى، وكانت النتائج في النصف الأول من العام الزراعي أننا لم نشهد تراكم المحاصيل على جوانب الطرق أو فسادها.

وقال وزير الجهاد الزراعي: أعتقد أننا لا نزال بحاجة إلى دعم المنتجين بشكل أكبر، وتتمثل إحدى الطرق في تقليل المسافة من المزرعة إلى مائدة الناس حتى يستفيد المنتجون والمستهلكون على حد سواء.

إنتاج زراعي موجّه نحو التصدير

بدوره، ردّ نائب رئيس التخطيط والشؤون الاقتصادية بوزارة الجهاد الزراعي على من ينتقدون منع تصدير بعض المنتجات الزراعية، وقال: رغم فائض إنتاج بعض المنتجات إلا أن بعض التعاميم تبدو ضرورية لإدارة التجارة والصادرات في الوضع الحالي. وأضاف أكبر فتحي: هذا الوضع مؤقت وهذه القيود ضرورية حتى يتجه إنتاجنا نحو التصدير.

وشدد فتحي على أنه يجب أن يكون لدينا إدارة مناسبة لتجارة المنتجات الزراعية، وشدد على تطوير الزراعة التعاقدية وإنتاج المنتجات الموجهة للتصدير، وقال: لحل تحديات قطاع التصدير في القطاع الزراعي، نحتاج إلى تخطيط التصدير حتى يمكن تصدير هذه المنتجات بانتظام.

ودعا فتحي إلى تفاعل المصدرين والمزارعين لتعزيز تصدير المنتجات الزراعية وإنتاج منتجات عالية الجودة بالمعايير اللازمة للبلاد ليساعد ذلك في تحسين الميزان التجاري للبلاد.

زيادة بنسبة ٣٢٪ في الصادرات الإيرانية إلى دول أوراسيا

أعلن مشرف جمارك آذربايجان الشرقية (شمال غرب البلاد) عن زيادة بنسبة ٣٢٪ في الصادرات إلى دول أوراسيا خلال ١١ شهراً من هذا العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وقال صادق نامدار، أمس الإثنين، في مقابلة مع مراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»: إن أكبر حجم من الصادرات من جمارك المحافظة خلال هذه الفترة إلى أرمينيا، حيث تم خلال ١١ شهراً من هذا العام الجاري تصدير مليار و٥٣٩ مليوناً و٨٠٩ آلاف و٩٥٠ كيلوغراماً من البضائع بقيمة ٢٨٠ مليوناً و١٧ ألفاً و٨٤٣ دولاراً إلى هذه الدولة العضو في الاتحاد الأوراسي.

وبعد أرمينيا، تعد روسيا ثاني أكبر وجهة للصادرات، حيث بلغت الصادرات إلى هذا البلد ٤٢ مليون دولار و٥٩ ألفاً و٧٠١ دولار خلال هذه الفترة.

وأضاف: ارتفع حجم الصادرات بنسبة ٥١٪ من حيث الوزن و٣٩٪ من حيث القيمة بالعملة الأجنبية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

إيران ستمتلك ٣٠ ألف ميغاواط من محطات الطاقة المتجددة

تمّ إصدار قرار من مجلس الاقتصاد في إيران يسمح بشراء واستيراد المعدات والآلات اللازمة لمشروع إنشاء محطات طاقة متجددة بقدرة ٣٠ ألف ميغاواط (٢٥ ألف ميغاواط طاقة شمسية و٥ آلاف ميغاواط طاقة رياح).

وقد تم إصدار القرار من قبل نائب رئيس الجمهورية ورئيس منظمة التخطيط والميزانية في البلاد.

وشدد القرار على ضرورة الاستفادة القصوى من القدرات الإنتاجية المحلية، واستخدام قدرات الشركات القائمة على المعرفة، ومراعاة المعايير الفنية.

ويعتمد ٧٠٪ من مزيج الطاقة في إيران حاليًا على استهلاك الغاز، مما يستدعي تنويع هذا المزيج وإعطاء مكانة أكبر للطاقة المتجددة بدلًا من الطاقة الأحفورية.

يذكر أن بعض الدول، مثل الهند، تقوم بإنتاج الغاز من النفايات، بينما تستغل دول أخرى الطاقة الحرارية الأرضية لتوليد الكهرباء، كما تستخدم بعض الدول الوقود الحيوي (البيوديزل) بدلًا من البنزين.

سياسات ترامب تضغط على الدولار وتدفع المستثمرين إلى الملاذات الآمنة

بدأ الدولار على تراجع أمس الإثنين بعد تعرضه لخسائر كبيرة الأسبوع الماضي، بسبب ضعف سوق العمل الأميركية المحتمل، في حين دفعت المخاوف بشأن حرب تجارية عالمية المستثمرين إلى الملاذات الآمنة، مارفع عملات الين والفرنك السويسري فضلاً عن الذهب، بينما تراجع سعر العملة المشفرة بيتكوين.

واضطربت الأسواق نتيجة توترات تجارية محتدمة في جميع أنحاء العالم، حيث فرض الرئيس الأميركي دونالد ترامب رسوماً جمركية على كبار الشركاء التجاريين ليتراجع لاحقاً عن بعضها لمدة شهر وسط علامات متزايدة ومخاوف من تباطؤ الاقتصاد الأميركي.

وأظهر تقرير الوظائف، الصادر عن وزارة العمل يوم الجمعة، أن الوظائف غير الزراعية زادت بمقدار ١٥١ ألف وظيفة الشهر الماضي بعد ارتفاعها بمقدار ١٢٥ ألف وظيفة في يناير/كانون الثاني بعد تعديله نزولاً، وقد أدى ذلك إلى فقدان المستثمرين الثقة بالاقتصاد الأميركي الذي كان يتفوق على نظرائه.

وفي أسواق العقود الآجلة للعملات، خفض المستثمرون صافي المراكز طويلة الأجل بالدولار إلى ١٥/٣ مليار دولار من أعلى مستوى في تسع سنوات والذي بلغ ٣٥/٢ مليار دولار في أواخر يناير/كانون الثاني.

تراجع مؤشر الدولار

وسعى المستثمرون الذين يخشون المخاطرة إلى شراء الين الياباني والفرنك السويسري، ما دفع العملتين إلى أعلى مستوياتهما في عدة أشهر. وارتفع الين الإثنين ٠/٥٪ إلى ١٤٧/٢٧ دولاراً، وهو ما يقل قليلاً عن أعلى مستوى في خمسة أشهر الذي لامسه يوم الجمعة. وبلغ الفرنك السويسري أعلى مستوى في ثلاثة أشهر عند ٠/٨٧٦٦٥ دولار في التعاملات المبكرة. وارتفع اليورو ٠/٣٪ إلى ١/٠٨٦٧٢٥ دولار بعد أن سجل أفضل أداء أسبوعي له منذ عام ٢٠٠٩ الأسبوع الماضي بدعم من الإصلاحات المالية التي غيرت قواعد اللعبة في ألمانيا.

وبلغ مؤشر الدولار، الذي يقيس العملة الأميركية مقابل ست عملات أخرى، ١٠٣/٥٩ أمس الإثنين، ليبقى بالقرب من أدنى مستوى في أربعة أشهر الذي لامسه الأسبوع الماضي. وانخفض الدولار بأكثر من ٣٪ الأسبوع الماضي مقابل منافسيه الرئيسيين، مسجلاً أضعف أداء أسبوعي له منذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢ مع قلق المستثمرين بشأن الرسوم الجمركية وتأثيرها على الاقتصاد.

ومما زاد من قلق المستثمرين، أحجم ترامب، في مقابلة أجرتها معه محطة فوكس نيوز، الأحد الماضي، عن التكهن بما إذا كانت الولايات المتحدة قد تواجه ركوداً وسط مخاوف سوق الأسهم بشأن إجراءات الرسوم الجمركية على المكسيك وكندا والصين. وقال ترامب للبرنامج: إن «هناك فترة انتقالية، لأن ما نقوم به كبير جداً. نحن نعيد الثروة إلى أميركا». وقال توني سيكامور، محلل السوق لدى آي جي، إن التعليقات هي بالضبط النوع الذي لا تريد الأصول عالية المخاطر سماعها بعد ثلاثة أسابيع صعبة. وبالنسبة للعملات الأخرى، ارتفع الجنيه الإسترليني ٠/١٦٪ إلى ١/٢٩٤١ دولار، في حين صعد الدولار الأسترالي ٠/١٤٪ إلى ٠/٦٣١٥ دولار. وكان الدولار النيوزيلندي قد وصل في أحدث التداولات إلى ٠/٥٧٢٢٥ دولار.

سعى المستثمرون الذين يخشون المخاطرة إلى شراء الين الياباني والفرنك السويسري، ما دفع العملتين لأعلى مستوياتهما في عدة أشهر

وفي أسواق العملات المشفرة، هبطت بيتكوين بنحو ٥/٤٧٪ إلى ٨١٥٥٥ دولاراً بحلول الساعة ٢٢:١٦ بتوقيت غرينتش يوم الأحد. كما انخفضت إيثر، ثاني أكبر عملة مشفرة، ٥/٤٪ إلى ٢٠٢٤/٦٨ دولاراً بحلول الساعة ٢٢:٢٢ بتوقيت غرينتش.

يأتي ذلك رغم توقيع الرئيس دونالد ترامب، الخميس، أمراً تنفيذياً ستنشئ الحكومة الأميركية بموجبه «احتياطياً استراتيجياً من بيتكوين»، وهو ما يمثل دعماً كبيراً لصناعة العملات المشفرة التي أسهمت بسخاء في تمويل حملته الرئاسية الأخيرة.

وقال ديفيد ساكس، مستشار البيت الأبيض للذكاء الاصطناعي والعملات الرقمية، على شبكات التواصل الاجتماعي، إن هذا الاحتياطي سيكون «نوعاً من فورت نوكس رقمي». وفي الولايات المتحدة، فورت نوكس هو المكان الذي تخزن فيه الحكومة الأميركية احتياطياتها من الذهب.

ووفقاً لساكس، تمتلك الولايات المتحدة بالفعل حوالى ٢٠٠ ألف بيتكوين تبلغ قيمتها زهاء ١٧/٥ مليار دولار بالأسعار الحالية. وقد حُصل على هذه الأصول من جانب المحاكم ولم تُشترَ من قبل الحكومة الأميركية. وستُنقل هذه الأصول إلى هذا الاحتياطي الاستراتيجي، حيث ستُخزَّن إلى أجل غير مسمى. وأرجع محللون خسارة بيتكوين، رغم الإعلان، إلى أن السوق أبدت خيبة من عدم وجود سياسة شراء عامة للعملات الرقمية.

ارتفاع أسعار الذهب

وفي أسواق المعادن النفيسة، ارتفعت أسعار الذهب، الإثنين، مدعومة بتراجع الدولار وتزايد الطلب على الملاذات الآمنة جراء المخاوف من حرب تجارية عالمية، بينما ينتظر المستثمرون المزيد من الدلائل لتقييم موقف مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) بشأن أسعار الفائدة.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية ٠/١٪ إلى ٢٩١٤/٤٢ دولاراً للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة ٠٠:٥٢ بتوقيت غرينتش، في حين صعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠/٣٪ إلى ٢٩٢١/٩٠ دولاراً.

ودفعت المخاوف بشأن سياسات الرسوم الجمركية لترامب الذهب إلى مستوى قياسي مرتفع بلغ ٢٩٥٦/١٥ دولاراً في ٢٤ فبراير/شباط. ويُنظر إلى الذهب باعتباره وسيلة للتحوط في أوقات الاضطرابات السياسية والتضخم، إلا أن بقاء الفائدة مرتفعة مدة أطول يقلل من جاذبية الأصل الذي لا يدر عوائد. وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية ٠/١٪ إلى ٣٢/٥٦ دولاراً للأوقية، واستقر البلاتين عند ٩٦٢/٩٠ دولاراً، وانخفض البلاديوم ٠/٢٪ إلى ٩٤٦/٣٠ دولاراً.